

Distr.: General
16 August 2017

المجلس الاقتصادي والاجتماعي


دورة عام ٢٠١٧
البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧

[بناء على توصية لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (E/2017/30)]

١٦/٢٠١٧ - تعزيز التطبيق العملي لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا
لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة منذ أمد طويل لإضفاء الطابع
الإنساني على العدالة الجنائية وحماية حقوق الإنسان، وإذ تشدّد على الأهمية الأساسية لحقوق
الإنسان في الإدارة اليومية لشؤون العدالة الجنائية ومنع الجريمة،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٠/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والمعنون
"مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية"، الذي طلبت فيه إلى لجنة منع
الجريمة والعدالة الجنائية أن تنشئ فريق خبراء حكوميًا دوليًا مفتوح العضوية لتبادل المعلومات عن
أفضل الممارسات والتشريعات الوطنية والقانون الدولي الساري وعن تنقيح الصيغة الحالية لقواعد
الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لتضمينها آخر ما تمّ التوصل إليه في مجال العلوم
الإصلاحية وأفضل الممارسات فيها،

وإذ تضع في اعتبارها العملية التشاورية المستفيضة التي أسفرت عن توصيات فريق الخبراء
المعني بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وهي عملية امتدّت على مدى خمس سنوات،
وتضمّنت إجراء مشاورات أولية حول المسائل التقنية ومع الخبراء، واجتماعات في فيينا، وبوينس
آيرس، وكيب تاون بجنوب أفريقيا، وانطوت على مشاركة نشيطة وإسهامات من الدول الأعضاء



الرجاء إعادة الاستعمال

17-12885 (A)



من جميع المناطق، بمساعدة ممثلي شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمات حكومية دولية، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، ووكالات متخصصة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، ومنظمات غير حكومية وخبراء أفراد في مجال العلوم الإصلاحية وحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى قرارها ١٧٥/٧٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والمعنون "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)"، الذي اعتمدت فيه الصيغة المنقحة المقترحة للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء باعتبارها قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، ووافقت فيه على توصية فريق الخبراء بتسمية القواعد باسم "قواعد نيلسون مانديلا"، تكريماً لإرث رئيس جنوب أفريقيا الراحل، نيلسون روليهلاهلا مانديلا، الذي قضى ٢٧ سنة في السجن في سياق كفاحه من أجل حقوق الإنسان العالمية والمساواة والديمقراطية وتعزيز ثقافة السلام،

وإذ تشير أيضاً إلى أنها قررت، في قرارها ١٧٥/٧٠، توسيع نطاق اليوم الدولي لنيلسون مانديلا، الذي يُحتفل به كل عام في ١٨ تموز/يوليه^(١)، للاستفادة منه أيضاً في التشجيع على المعاملة الإنسانية في السجون، والتوعية بأن السجنين يظل جزءاً من المجتمع، وتقدير عمل موظفي السجون بوصفه خدمة اجتماعية ذات أهمية خاصة، وأنها تحقياً لهذا الغرض، دعت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى الاحتفال بهذه المناسبة على النحو الملائم،

وإذ تشير كذلك إلى أنها دعت، في القرار نفسه، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى أن تنظر في دوراتها المقبلة في عقد اجتماع لفريق الخبراء بغية استبانة الدروس المستخلصة، واستكشاف وسائل للاستمرار في تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات عن التحديات التي تُواجه في تنفيذ قواعد نيلسون مانديلا،

وإذ تشير إلى قرارها ١٨٨/٧١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والمعنون "حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل"، الذي رحبت فيه باعتماد قواعد نيلسون مانديلا، وأقرت فيه بأهمية المبدأ الذي مفاده أن من الضروري أن تظل حقوق الإنسان غير القابلة للتقييد وجميع حقوق الإنسان الأخرى والحريات الأساسية مكفولة للأشخاص المحرومين من حريتهم إلا في

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١٣/٦٤.

الحالات التي يقتضي فيها الحبس بوضوح فرض قيود مسموح بها قانوناً، وأشارت فيه إلى أن إعادة التأهيل الاجتماعي للأشخاص المحرومين من حرّيتهم وإعادة إدماجهم هما من الأهداف الأساسية التي يتوخّاها نظام العدالة الجنائية، بما يضمن إلى أبعد حدٍّ ممكن تمكّن المجرمين، لدى عودتهم إلى المجتمع، من العيش معتمدين على أنفسهم في ظلّ احترام القانون،

وإذ تعيد التأكيد على قرارها ٢٠٩/٧١ المؤرّخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والمعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني"، الذي أهابت فيه بالدول الأعضاء أن تنفذ، عند الاقتضاء، قواعد نيلسون مانديلا، مع مراعاة روح تلك القواعد ومقاصدها، وشجعت فيه الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة، بما يلائم ظروفها الوطنية، لضمان تعميم معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية واستخدامها وتطبيقها، بوسائل منها النظر في الأدلة الإرشادية والعملية المعدة والصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتعميمها عندما ترى ذلك ضرورياً،

وإذ تشير إلى معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية المتصلة بمعاملة السجناء وبدائل السجن، ولا سيما إجراءات التنفيذ الفعّال للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء^(٢)، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرّضون لأبشّ شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن^(٣)، والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء^(٤)، وقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)^(٥)، والمبادئ التوجيهية لمنع الجريمة^(٦)، والمبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية^(٧)،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى التحلّي باليقظة لدى إقامة العدل فيما يتعلق بحالة الأطفال والأحداث والنساء على وجه التحديد، وبخاصة عندما يكونون مجرّدين من حرّيتهم، على النحو الذي تدعو إليه قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)^(٨)، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض

(٢) مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٨٤.

(٣) مرفق قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٣.

(٤) مرفق قرار الجمعية العامة ١١١/٤٥.

(٥) مرفق قرار الجمعية العامة ١١٠/٤٥.

(٦) مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠٠٢.

(٧) مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠٢.

(٨) مرفق قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٠.

التوجيهية)^(٩)، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حرّيتهم^(١٠)، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)^(١١)،

وإذ تدرك أنّ إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، الذي اعتمد في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي عقد في قطر في نيسان/أبريل ٢٠١٥^(١٢)، يشير إلى ضرورة تنفيذ وتعزيز سياسات بشأن نزلاء السجون تُركّز على التعليم والعمل والرعاية الطبية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع ومنع معاودة الإجرام، والنظر في تطوير وتدعيم السياسات الرامية إلى دعم أسر السجناء، وكذلك ترويج وتشجيع استخدام بدائل السّجن حيثما كان ذلك مناسباً، ومراجعة أو إصلاح الإجراءات الخاصة بالعدالة التصالحية وغيرها من الإجراءات دعماً لنجاح عملية إعادة الإدماج،

وإذ يساورها القلق إزاء الأثر السلبي لاكتظاظ السجون على تمتع السجناء بحقوق الإنسان،

وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى التوسّع في تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز المساعدة التقنية، من أجل تحسين الأوضاع في السجون، عند الاقتضاء، ومعالجة التحديات الخطيرة المختلفة مثل الاكتظاظ، مع مراعاة المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة،

وإذ تؤكد أنّ قواعد نيلسون مانديلا، رغم طابعها غير الملزم قانوناً، تمثل في مجملها الشروط الدنيا التي تعترف بصلاحتها الأمم المتحدة وتبين المبادئ والممارسات المقبولة عموماً باعتبارها مبادئ وممارسات جيدة في مجال معاملة السجناء وإدارة السجون،

وإذ تسلّم بتنوع الأطر القانونية للدول الأعضاء، وإذ تقر، في هذا الصدد، بأن الدول الأعضاء يمكن أن تكيف تطبيق قواعد نيلسون مانديلا وفقاً لأطرها القانونية الوطنية، حسب الاقتضاء، مع مراعاة روح القواعد ومقاصدها،

(٩) مرفق قرار الجمعية العامة ١١٢/٤٥.

(١٠) مرفق قرار الجمعية العامة ١١٣/٤٥.

(١١) مرفق قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٥.

(١٢) مرفق قرار الجمعية العامة ١٧٤/٧٠.

وإذ تلاحظ مع القلق أنّ التحديات التي تعترض إدارة السجون وفقاً للمعايير والقواعد الدولية، مثل الاكتظاظ وسوء الأوضاع في السجون، مما قد يؤدي إلى عواقب صحية خطيرة، ووجود سجناء مصنّفين ضمن الفئات البالغة الخطورة، مازالت قائمة في أنحاء شتى من العالم،

١ - تشجّع الدول الأعضاء على السعي إلى تحسين الأوضاع في السجون وتعزيز التطبيق العملي لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)^(١٣) بوصفها القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعترف بها عالمياً والمحدّثة، والاسترشاد بتلك القواعد في وضع القوانين والسياسات والممارسات الخاصة بالسجون، ومواصلة تبادل الممارسات الجيدة واستبانة التحديات التي تواجهها في التطبيق العملي للقواعد، وتبادل خبراتها في مجال التصديّ لتلك التحديات؛

٢ - تشجّع أيضاً الدول الأعضاء على معالجة مشكلة اكتظاظ مرافق الاحتجاز باتخاذ تدابير فعالة، بوسائل منها زيادة توافر بدائل الاحتجاز السابق للمحاكمة وعقوبة السجن وتعزيز استخدام تلك البدائل، مع مراعاة قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)^(٥)، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرّمين (قواعد بانكوك)^(١١)، وإتاحة إمكانية الحصول على المساعدة القانونية، وآليات منع الجريمة، وبرامج الإفراج المبكر وإعادة التأهيل، وضمان توافر الكفاءة والقدرات لدى نظام العدالة الجنائية؛

٣ - ترجّب بإنشاء مجموعة أصدقاء قواعد نيلسون مانديلا ومقرها في فيينا، كمجموعة غير رسمية مفتوحة العضوية للدول الأعضاء ذات المواقف المتقاربة، وترجّب أيضاً بانعقاد الاجتماع الأول للمجموعة أثناء الدورة السادسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي قررت فيه المجموعة أن تكون أهدافها الرئيسية ما يلي:

- (أ) الحفاظ على الزخم الذي شكله اعتماد قواعد نيلسون مانديلا لإدارة وإصلاح السجون من خلال التوعية بالقواعد وتعزيز تطبيقها العملي في جميع أنحاء العالم؛
- (ب) عقد مشاورات للخبراء بشأن الجوانب ذات الأولوية المتعلقة بإدارة السجون خلال الدورات المقبلة للجنة وتيسير اتخاذ المواقف المشتركة، حسب الاقتضاء؛
- (ج) العمل كأداة رئيسية في دعم المساعدة التقنية المقدمّة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار برنامجها العالمي بشأن التصدي للتحديات القائمة في السجون؛

(١٣) مرفق قرار الجمعية العامة ١٧٥/٧٠.

(د) تيسير أوسع مشاركة ممكنة للدول الأعضاء في الاحتفالات السنوية باليوم الدولي لنيلسون مانديلا، في ١٨ تموز/يوليه، تحقيقاً لهدف إضافي وهو تعزيز المعاملة الإنسانية للسجناء؛

٤ - **تعرب عن امتنانها** لحكومة جنوب أفريقيا لمبادراتها بإنشاء مجموعة أصدقاء قواعد نيلسون مانديلا وتولي رئاسة المجموعة، فهي بذلك تتابع دورها القيادي الذي اضطلعت به طوال عملية استعراض القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، بما في ذلك باستضافتها الاجتماع الأخير لفريق الخبراء المعني بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الذي عُقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٥؛

٥ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء إلى النظر في المشاركة بنشاط في مجموعة أصدقاء قواعد نيلسون مانديلا من أجل إنشاء منتدى غير رسمي لتبادل الآراء حول التطبيق العملي للقواعد والتعريف بالتجارب والتحديات القائمة في هذا الشأن؛

٦ - **تسليم** بأنَّ حسن إدارة السجون ومعاملة السجناء وفقاً للمعايير والقواعد الدولية الدنيا لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يمكن أن يساهما أيضاً في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٤) وتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) والهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، على وجه الخصوص؛

٧ - **ترحب مع التقدير** بالبرنامج العالمي بشأن التصدي للتحديات القائمة في السجون، الذي أطلقه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبخدمات المساعدة التقنية والاستشارية التي يقدمها البرنامج إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، والتي تركز على ثلاثة مجالات وهي ترشيد اللجوء إلى عقوبة السجن، وتحسين أوضاع السجون وتعزيز إدارة السجون، ودعم إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء عند الإفراج عنهم؛

٨ - **تعيد التأكيد** على أنَّ اتِّباع الممارسات الجيدة في إدارة السجون، في ضوء المعايير والقواعد الدولية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ينبغي أن يشكل الأساس في معاملة جميع فئات السجناء، وتشدّد في هذا الصدد على قيمة قواعد نيلسون مانديلا في التغلب على التحديات المحددة التي يشكلها السجناء البالغو الخطورة؛

(١٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٩ - ترحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال المساعدة التقنية، بالتعاون الوثيق مع الخبراء الوطنيين من الدول الأعضاء، وبالدعم المالي المقدم من الحكومة الألمانية، بشأن قواعد نيلسون مانديلا، بما في ذلك المواد الإرشادية المعدة من أجل مساعدة سلطات الإصلاحات على تطبيق تلك القواعد، بما يشمل تطبيقها على إدارة شؤون السجناء البالغين الخطورة؛

١٠ - ترحب أيضاً بالدعم المالي الذي قدّمته حكومة قطر بغرض دعم تنفيذ إعلان الدوحة بشأن إدمان منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني والدولي ومشاركة الجمهور^(١)، والذي جاء على شكل برنامج للمساعدة التقنية ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويتضمن عنصراً مكرساً لتعزيز عملية إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم الاجتماعي؛

١١ - تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يكفل تعميم قواعد نيلسون مانديلا على نطاق واسع، وأن يُعدّ مواد إرشادية ويقدم مساعدات تقنية وخدمات استشارية إلى الدول الأعضاء، بناء على الطلب، في مجال إصلاح نظام العقوبات بهدف وضع أو تعزيز تشريعات وإجراءات وسياسات وممارسات خاصة بالسجون تتسق مع تلك القواعد؛

١٢ - تطلب أيضاً إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يعمل، في إطار ولايته، على تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتطبيق العملي لقواعد نيلسون مانديلا؛

١٣ - تشجّع الدول الأعضاء على النظر في تخصيص ما يكفي من موارد بشرية ومالية للمساعدة في تحسين الأوضاع في السجون، بما يشمل تحسين وتطوير مرافق السجون، وتطبيق قواعد نيلسون مانديلا، وتدعو الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة إلى توفير موارد من خارج الميزانية للأغراض المبينة أعلاه، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها؛

١٤ - تسلّم بأهمية دور شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الإسهام في تعميم قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء والترويج لها وتطبيقها عملياً، وتدعوها إلى مواصلة التعاون وتنفيذ الإجراءات المشتركة.

الجلسة العامة ٤٠

٦ تموز/يوليه ٢٠١٧